



فيما يقترب موعد انتهاء المفاوضات الجارية بين إيران والقوى الخمس زائد واحد، والمتوقع في 24 نوفمبر الجاري، قد يجد الطرفان نفسهما أمام خيارات صعبة.

فماذا سيجري لو انتهى عقد كامل من البحث عن اتفاق نووي مع إيران إلى طريق مسدود؟

رغم انتفاء دلائل قاطعة تشير إلى بحث الغرب عن بدائل استراتيجية، يبدو أن فاعلين أساسيين في إيران شرعوا فعلًا في التعاطي مع مرحلة ما بعد فشل المفاوضات.

هذا التفكير المستجد في البديل يختلف عن الإزدواجية التي طبعت موقف إيران في علاقاتها الدولية وأهدافها الاستراتيجية منذ اكتشاف برنامجها النووي السري في عام 2002، حينها جمعت طهران بين تطوير بنيتها التحتية في المجال النووي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على قدر من النمو الاقتصادي.

وبمجرد كل رئيس كانت إيران تبني موقفًا معيناً؛ فقد اختارت مع الرئيس الإصلاحي «محمد خاتمي» تفادي العقوبات الاقتصادية القاسية من خلال تعليق النشاط النووي، ثم تغيرت السياسة مع قدوم الرئيس أحمدى نجاد الذي فضل التمكين النووي على الحيوية الاقتصادية، فيما نجح الرئيس الحالى، حسن روحانى، في التفاوض حول اتفاق مرحلى، وإن كان يواجه احتمالات الفشل في التوصل إلى اتفاق نهائى. لتصل إيران اليوم إلى مفترق طرق حقيقى مع استعداد واضح لدى المرشد الأعلى، على خامنئى، والمتشددين في النظام، للمضي قدماً في البرنامج النووي حتى لو اصطدموا مع المعطيات الاقتصادية.

وعلى مدى السنوات الماضية ظل المرشد الأعلى يصر على مفهوم اقتصاد المقاومة الذي تخلى بموجبه إيران عن العقود

والتجارة الخارجية، وقد عَبَرَ عن ذلك في الشهر الماضي، قائلًا: «بَدَلًا مِن الاعتماد على مداخيل النفط، يتعين على إيران تدبير اقتصادها من خلال قوتها الداخلية والموارد الموجودة على الأرض».

والحقيقة أن مفاهيم مثل الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس كانت دائمًا جزءًا من التفكير المحافظ في إيران، فمنذ الثمانينيات كانت إحدى الأفكار الأساسية للمتشددين في مجال السياسة الخارجية أن ثورة الخميني تمثل حدثًا تاريخيًّا كبيرًا لن تقبله الولايات المتحدة، وأن القوى الغربية ستسعى حيًّا للتأمر ضده لأنها لن تقوى على السيطرة عليه، لذا تبقى الطريقة الوحيدة لتأمين استقلال إيران وبلغ أهدافها الوطنية هي بتحفيض الاعتماد على النفط، بل رأى أن المتشددين الإيرانيين في العزلة الدولية فرصة لخدمة إيران بالحفاظ على هويتها الأيديولوجية.

هذه العقلية القائمة على الحصار هي ما يدفع إيران للبحث عن السلاح النووي كقوة للردع تضمن بقاء نظامها على ما هو عليه. ومع أن الغرب قد يأمل سرًّا على الأقل أن يستمر العمل بالاتفاق المرحلي حتى بعد فشل مفاوضات الاتفاق النهائي، فإن التزام إيران نفسها ببنوده ليس مضموناً، بحيث يخبرنا تاريخ الدبلوماسية النووية مع إيران أنها ستتخلى عن الاتفاق عندما تمتلك ما يكفي من القدرة التكنولوجية النووية للإسراع في برنامجها، فيما كانت القوى الأوروبية تتفاوض مع طهران بين 2003 و2005 لوقف برنامجها النووي، كان النظام يراكم المواد النووية ويطور مهاراته التكنولوجية، حتى إذا شعرت بأن تلك القوى مستعدة للانطلاق تنصل من تعهاداته.

ويبدو أن علي أكبر صالحی، رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، قد وضع التبرير المناسب للاستمرار في التخصيب عندما صرَح الشهر الماضي بأن المزيد من أجهزة الطرد المركزي «سيكون ضروريًّا لإنتاج التطعيمات». وفي لحظة مكاشفة ربما غير مقصودة، تابع صالحی قائلًا إن «تلك الأجهزة لا يمكن شراؤها في السوق العالمية بالنظر لاستخدامها المزدوج»، هذا الاستخدام المزدوج للآلات هو ما تسعى إليه إيران التي تريد تخصيب اليورانيوم بسرعة وكفاءة عاليتين.

لكن يبدو واضحًا بشكل مسبق أن خامنئي والمتشددين قد حسموا خيارهم لمصلحة القوة النووية على حساب الإزدهار الاقتصادي، وهو الخيار الذي سيكون كارثيًّا بالنسبة للبلاد. ومع أن روحاني قد يتمكن من التخفيف من هذا التوجه، فإن الدعوات الصادرة مؤخرًا في طهران للتفكير في البديل الاستراتيجية بعد استنزاف الحل الدبلوماسي، توحى بأن إيران على وشك اجتياز عتبة خطيرة.

السبيل – واشنطن بوست

المصادر: